**الدكتور: مصطفى كيحل**

**قسم الفلسفة ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية**

**جامعة باجي مختار عنابة**

**المادة التعليمية الثقافية : قضايا في العدالة و القانون**

**السنة الأولى ماستر : فلسفة تطبيقية**

**السداسي الثاني**

**عنوان المحاضرة :**

**نظرية العدالة عند جون رولز**

مقدمة :

 نبذة عن حياة جون رولز (1921-2002) فيلسوف أمركي ، ارتبط اسمه بنظرية العدالة ، و العدالة كإنصاف تحصل على الدكتوراه سنة 1950حول رسالة تتعلق بالقيمة و المعرفة الأخلاقية ، أصدر مجموعة من المقالات منها مقالة " العدالة كإنصاف " و " حس العدالة " و " العدالة التوزيعية " و " تبرير العصيان المدني ".

 و اصدر سنة 1971 كتاب " نظرية العدالة " حيث قدم طرحه حول " الوضعية البدئية " و " حجاب الجهل " و الحريات الأساسية المتساوية ، و كذلك مبدأ التفاوت ، و هو كتاب تجاوزت مبيعاته مليون نسخة و ترجم إلى 30 لغة ، و في 1981 محاضرات حول الحريات" الأساسية و أولوياتها". وفي 1985 اصدر مقالة "العدالة كالإنصاف نظريات سياسية لا ميتافيزيقية". وفي &çç" اصدر كتاب "اللبيرالية السياسية" حيث يطور مفاهيم من مثل البنائية السياسية و التوافق الشبكي و العقل العمومي و التبرير العمومي و اصدر كتابه "قانون الشعوب".

 و ترك تأثير جوهري مباشر على الفلسفة السياسية في الأوساط الأكاديمية على الرغم من أن رولز كان واعيا بذلك الكم الهائل من الأفكار التي تتناول العدالة الإجتماعية و تركز على مفاهيم الاستحقاق و الاحتياج ، غير أن الهدف الرئيسي من نقده كان يتمثل في مبدأ المنفعة ، و الذي صار من وجهة نظره يهيمن على النقاشات التي ما فتئت تدور بشكل مكثف حول المؤسسات الاجتماعية و السياسات ، حتى الى استبعاد الاهتمام الجاد بأي مناهج تفكير بديلة .

و في 2001 اصدر العدالة كإنصاف : إعادة صياغة و توفي في 22 نوفمبر 2002 عن عمر 81 سنة.

وقد ترجمت بعض كتبه للغة العربية :

قانون الشعوب ، ترجمة محمد خليل ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر 2007.

 العدالة كإنصاف : إعادة صياغة ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت 2009.

نظرية في العدالة ، ترجمة ليلى الطويل،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011

مصادر فلسفة رولز في السياسة :

 تنتمي أفكار رولز السياسية الى التراث الديمقراطي الغربي ، و نذكر منها :

1- فلسفات العقد الاجتماعي : جون لوك ، جون جاك روسو ن كانط ، توماس هوبز ، هابرماس

 يقول روسو في كتابه العقد الاجتماعي : " ولد الانسان حرا ، و هو في الأغلال في كل مكان ... كيف حصل هذا التغيير ؟ لا أعرف ما الذي يقدر على شرعنته ؟ هذا السؤال ، أظن اني أقدر على الاجابة عنه " تخلى الانسان عن حريته الطبيعية و أصبح مقيدا بواجبات .

- طريقة القبول بالعقد فيها حماية للمواطن من أي أذية من الدولة ، المقصود بذلك ان الحكومة التي أختارها المواطن وحدها لها الحق الإمرة عليه .

" الرعايا في نظرية هوبز لا يحق لهم أن يتحدوا سلطة الحاكم تحت أي ظرف من الظروف . الرعايا هم المؤلفون لأوامر الحاكم فلا يحق لهم الزعم او الادعاء بأنهم " تؤذيهم فان يؤذي المرء نفسه أمر مستحيل " .

و بدخولهم في العقد الاجتماعي قام الافراد بعملهم السياسي الاول و الأخير . بعد الدخول في العقد ماذا بقي للأفراد؟ يقول هوبز : " حرية البيع و الشراء ... و التعاقد التجاري مع بعضهم البعض و ان يختاروا مكان اقامتهم و مأكلهم و عملهم في الحياة و تربية الأولاد "

" إن غاية الطاعة هي الحماية "

الدولة أداة لخدمة مصالح المواطنين .

العقد الاجتماعي حقيقة تاريخية .

" إن الإمرة لا تستمد من أي مصدر سوى مصدر واحد و وحيد ، ألا و هو القبول من الناس ، كل الناس في منطقها و الحكم بالنسبة إلى هؤلاء إما أن يكون شرعيا بالمعنى الذي ذكرناه ، او لا يكون "

عقيدة قبول الأكثرية أي تكون الحكومة شرعية بمجرد قبول الاكثرية و ليس بالإجماع ، أي تصويت الأغلبية هو دائما ملزم للبقية "

روسو المجتمع المدني و المجتمع السياسي سيان :

 رفض روسو " العقد الاجتماعي اللبيرالي " و قدم البديل و هو " العقد الاجتماعي الديمقراطي " كما رفض مزاعم اللبيراليين عن الديمقراطية ، إن المجتمعات الديمقراطية اللبيرالية هي بصورتها الايديولوجية و القانونية و المؤسساتية ، مجتمعات لبيرالية في الجوهر " العنصر الديمقراطي الذي أدخل فيها كان عندما أخذت بفكرة الانتخابات العامة ، و هذه لم تحصل منذ مدة بعيدة و قد عمل بمبدا شخص واحد ، صوت واحد في بريطانيا في عام 1948 ، و أعطيت المرأة حق التصويت أو سمح لها بالتصويت في سويسرا في عام 1971

 الطاعة الطبيعية و الطاعة إنصافا عند رولز :

 العد الاجتماعي عند رولز اجتماعي افتراضي ، إنه مجرد نظرية فلسفية اجتماعية أخلاقية يسميها الإنصاف ، عكس فلاسفة العقد الاجتماعي الذين يقولون بعقد " اجتماعي تاريخي " و يرى أن الطاعة تجد أساسها في واجب الانصاف من قبل جميع المشاركين في مشروع اجتماعي تعاوني .

ففي كتابه العدالة كإنصاف عرف مبدأ الانصاف بقوله : " لنفرض أن هناك مشروع تعاونية اجتماعية و أن المنافع التي ينتجها المشروع يمكن الحصول عليها فقط إذا كان كل واحد ، أو تقريبا كل واحد (من العاملين فيه ) متعاونا . زيادة على ذلك ، لنفرض أن التعاونية تتطلب تضحية معينة من كل شخص أو على الأقل تتضمن تقييدا معينا لحريته . لنفرض أخيرا أن المنافع الناتجة عن التعاون هي ، حتى نقطة معينة ، مجانية : أي أن مشروع التعاونية ليس مستقرا بمعنى أنه ، إذا كان كل شخص يعرف أن كل ( أو تقريبا ) جميع الآخرين استمر في القيام بدوره . تحت هذه الشروط يكون على الشخص الذي تقبل فوائد المشروع مقيدا بواجب الإنصاف أي بدوره و أن لا يستغل الفوائد المجانية عن طريق عدم تعاونه "

 من هذا التعريف نحصل الملامح الأساسية الآتية لنظرية راولز :

1 – تعاونية المؤسسة

2 – عدالة المؤسسة

3 – تبادلية منافع المؤسسة أو المشاركة فيها :

أي أن الحق في المكاسب الحاصلة في المؤسسة يقابله إنصافا واجب طاعة قوانينها ، في هذه النظرية يبدو واجب الطاعة متولدا من حق المنفعة في سياق التعاون بين العاملين في المؤسسة الاجتماعية و على مستوى تبادل الحقوق و الواجبات أو باختصار نقول : الطاعة مصدرها الوحيد القبول بالفوائد .

 كما يشرح راولز في مكان أخر الفكرة المركزية لمبدأ الإنصاف عندما يقول : " أن الفكرة الرئيسية هي أنه عندما ينخرط عدد من الأشخاص في مشروع تعاوني تبادلي في الإفادة طبقا لقوانين ، فإنه يقيد حريتهم بطرق ضرورية لإنتاج مكاسب للجميع ، فإن هؤلاء الذين خضعوا لتلك التقييدات لهم الحق بخضوع مماثل للقوانين من قبل الذين استفادوا من خضوعهم فنحن لا نكسب من العمل التعاوني للآخرين ما لم نحمل حصتنا على محمل الإنصاف "

خلاصة الكلام هي أن حق الانتفاع هو واجب الطاعة السؤال الذي ينشأ هو: ما تكون حال المواطنين في دول كثيرة لا يقدرون فيها على الحصول على المنافع؟ هل نقول أنهم معفين من واجب الطاعة ؟ الحقيقة هي أن نظرية راولز تؤدي بنا إلى تلك النتيجة أي أن هؤلاء المواطنين و ما أكثرهم غير ملزمين بإطاعة قوانين دولتهم. وهذا ما جعل راولز يحصر نظريته في اسماه "الديمقراطيات الدستورية".

كما يتحدث راولز في كتابه"العدالة كالإنصاف، إعادة صياغة " عن مبدأ جديد سماه " واجب العدالة الطبيعي" و يقول : انه يربط في كل عضو في المجتمع السياسي بواجب دعم و تطوير المؤسسات السياسية لبلاده. انه يربط كل عضو بذلك الواجب بغض النظر عن أعماله الحرة أي نوع"

وواجب العدالة الطبيعي يشمل على فكرتين هما:

فكرة وجوب تقيد المواطنين بقوانين المؤسسات العادلة، و المساهمة فيها عندما تكون قائمة.

فكرة وجوب المساعدة على تأسيس تلك المؤسسات العادلة في حال عدم وجودها، على الأقل، عندما يمكن القيام بذلك بأقل كلفة على المواطنين.

هذا التغيير في التفكير حسب راولز يضع أساس الطاعة للقوانين في صفة خاصة للدولة، هي صفة العدالة. و الدولة العادلة يقع على مواطنيها واجب إطاعة قوانينها. وينتج عن ذلك، طبعا ، أن المواطنين في دولة ذات مؤسسات غير عادلة ليسوا ملزمين بالطاعة.

الوضع الأصلي : هو فكرة مخترعة افتراضية، قصد منها بيان سبب اختيارنا، كعقلاء، لو كنا في ذلك الوضع

مبدأي العدالة و من ثم لنطمئن إلى سلطة الدولة الليبرالية التي تفرضها"

أما مبدأ العدالة اللذان يتوصل إليهما المجتمعون في الوضع الأصلي ، فهما:

 الأول: كل شخص يجب أن ينال حقا متساويا في الحرية الأساسية بأوسع يكون متفق مع الحرية مماثلة للآخرين.

الثاني: " المقادير الاجتماعية و الاقتصادية غير المتساوية يجبان تنظم بشكل أن تكون: ـ أ ـ متوقعة، على النحو المعقول في المجتمع، و - ب

- متصلة بمراكز ووظائف مفتوحة للجميع"

و يضيف راولز قائلا:" أن هذين المبدأين يجب ترتيبهما بنظام تسلسلي بحيث يسبق المبدأ الأول المبدأ الثاني ". هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقول :"في اعتقادي لا يوجد واجب سياسي ، بالمعنى الدقيق، للمواطنين عموماً.

مفهوم الوضع الأصلي: يصفه راولز بأنه الوضع الذي تتواجد فيه الأطراف وراء ما يسميه "حجاب الجهل" و يحدده بما يلي: " لا يعرف أي واحد منها موقعه في المجتمع طبقته أو وضعيته الاجتماعية، ولاحظه من توزيع الإمكانات و القدرات الطبيعية و لا مبلغ ذكائه، و مقدار قوته وما شابه. و لا يعرف أي واحد منها تصوره للخير و تفاصيل خطته العقلية و لا حتى الملامح الخاصة لنفسيته مثل كراهيته للمخاطر أو تعرضه للتفاؤل أو التشاؤم. و زيادة على ذلك، لا تعرف الأطراف الظروف الخاصة لمجتمعاتها، أي أن كل واحد منها لا يعرف وضعه الاقتصادي أو السياسي أو مستواها الحضاري و الثقافة التي حققها. و الأطراف في الوضع الأصلي ليس لديها معلومات عن الأجيال التي تنتمي إليها... وعليها أن لا تعرف ظروف تقابلها، و عليها أن تختار مبادئ تكون مستعدة للعيش مع نتائجها مهما كان الجيل الذي ينتمي إليه كل واحد منها.

نقد نظريات المنفعة عند راولز :

أولا : مذهب المنفعة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية ، في بعض الحالات ربما يحصل أن تتحقق السعادة لأغلبية الناس بحرمان أشخاص قلائل من حرياتهم . إذا كان المكسب من السعادة التي تتحقق لأغلبية الناس أكبر من حرمان بعض الأشخاص من سعادتهم عندئذ يبرر مبدأ السعادة القصوى فقدان الأقلية لحرياتهم ، تبعا لرأي راولز فهذا الاحتمال يكفي بحد ذاته لبيان عدم كفاية مبدأ السعادة القصوى .

برفضه لمبدأ المنفعة يأخذ راولز في الحسبان حقائق تاريخية بالغة الأهمية ، علاوة على نظريات لا تقل شأنا عنها ، فبالنسبة إليه ، فإن فكرة العدالة لا توفر ما يكفي من الضمان للحرية لا بد أن يكون مصيرها التصدع و الزوال .

يرى راولز أن مذهب المنفعة يستند إلى تصور أحادي لمفهوم الخير ، يبدو أن الأمر الذي كان يشغل تفكيره هنا ، هو أن نظرية المنفعة ، من خلال تعاملها مع السعادة كمقياس فريد مطلق لرفاهية البشر ، تفشل في أن تعطي الاهتمام المطلوب لحقيقة أن لدى البشر اهتمامات متشعبة ، أنهم يسعون إلى غايات متشعبة ن و يمكن ألا تكون السعادة سوى غاية واحدة من تلك الغايات .

 عند هذه النقطة بالذات يمكن القول إن وجهة نظر راولز ذات صلة وثيقة برأي كانط في أن " حرية البشر ليست سعادتهم هي التي ينبغي أن تحتل مكان الصدارة من أفكارنا في العدالة ، من وجهة نظر راولز من المهم في الواقع معرفة أن لدى البشر أشكالا متنوعة من التصورات عن الخير ، ربما يعتقد بعض الناس أن الحياة السعيدة هي أفضل الأهداف التي يطمح إليها الانسان ، و بالتالي ينبغي أن تكون كل الأهداف أو الغايات الأخرى في الحياة أشياء ثانوية مقارنة مع هدف السعادة .

 وربما اعتبر آخرون حياة الاستقامة بما يتوافق مع تصور محدد عن تلك الفضيلة هي أفضل أشكال الحياة البشرية ، و إن كان ذلك على حساب السعادة . و ربما يؤمن أحرون بأفكار مختلفة عن الأهداف التي تصلح للارتقاء بالحياة البشرية .

يعتقد راولز أن مذهب المنفعة لا يأخذ بنظر الاعتبار الأشكال المتنوعة من أهداف البشر أو تصوراتهم عن الخير ، و هكذا يخفق ذلك المذهب في إبداء الاهتمام اللازم بالقدرة البشرية المميزة التي تتيح لنا أن نمارس الحرية في تكوين و تنمية نظرة تعددية في أنفسنا .

و بصورة أخرى ، لم يكن راولز على اقتناع بمذهب المنفعة ، لأن ذلك الكيان الهائل من الأفكار النظرية لا يتطرق إلى قضايا ذات صلة بالتوزيع باعتبارها موضع تساؤلات جوهرية يتعين أن تطرح بشان العدالة ، في حقيقة الأمر ، تركز نظريات المنفعة عموما على تعزيز رفاهة البشر أكثر من تركيزها على العدالة. إن أي ادعاءات تطرحها هذه النظريات بشأن العدالة تستمد أصولها من تراكم المنفعة ولا تكون العدالة إلا جانبا ثانويا فيها.

مقابل ذلك يقول راولز التساؤلات التي تنبغي أن تطرح بشأن العدالة هي الأهم من غيرها قدر تعلق الأمر بالمؤسسات الاجتماعية.و هو يصرح في الصفحة الأولى من كتاب(نظرية العدالة) بقوله:

"أن العدالة هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية...و يتعين إصلاح القوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها أو يتحتم حتى إلغاؤها إذ لم تكن عادلة".

يتضمن مصطلحا "جدوى" و "حسن التنظيم" تلميحا إلى القيم المنفعية التي كان راولز يسعى إلى تحدي أولويتها- غالبا ما كان راولز يعبر عن الاختلاف بين نظريته الخاصة و المنافس البارز لها من خلال تأكيده على أن مفهوم الحقد هو الذي ينبغي أن يتقدم على الخير في نظرية العدالة كإنصاف اجتماعي، فيها يعتبر المفهوم الرئيسي لنظريات المنفعة هو الخير الذي يجب أن تستمد منه فكرة الحقد.

لقد اعتبر راولز مذهب المنفعة بمنزلة النظرية المرموقة للحكم على المؤسسات والسياسات الاجتماعية في وقته، وكان ينظر إلى ذلك المذهب، بشكل دائم على انه المنافس الأكثر خطورة الذي بإمكانه أن يؤدي هذا الدور- باستثناء نظريته هو بالحداثة بوصفها إنصافا.

إن الموضوع الذي تتناوله أي نظرية في العدالة الاجتماعية ينبغي أن يكون التركيبة الأساسية للمجتمع. لماذا هذا التركيز على التركيبة الأساسية للمجتمع؟ (المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، دستوره السياسي، تركيباته، الاقتصادية، تنظيماته الاجتماعية مثل: مؤسسة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، الأسواق التنافسية، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، اقتصاديات الهيمنة، مؤسسة العائلة...)

تتمثل المسالة المهمة التي ترد ضمن فكر راولز في أن المؤسسات و الممارسات التي تشكل التركيبة الأساسية للمجتمع هي التي تحدد مدى قدرة أفراد ذلك المجتمع أن يحسنوا على العيش وفقا لشروط مطلقة و بالمقارنة مع مجتمعات أخرى. وفي الحقيقة الأمر، وبمعنى أكثر دقة، فإن توزيع المنافع التي تنتج عن تركيبة أساسية معينة لمجتمع ما، و ليست التركيبة الأساسية ذاتها- هو الموضوع الحقيقي لهذه النظرية.

عندما يحدد راولز التركيبة الأساسية كموضوع رئيسي تتناوله نظريته في العدالة، فهو في الواقع يتبنى وجهة نظر أن العدالة هي السمة الأولى و الأكثر أهمية من سمات البيئة الاجتماعية.

برأي راولز تطبق فكرة العدالة بالأساس على المظاهر الأساسية للبيئة الاجتماعية التي تتحدد من خلالها الامتيازات أو حالات الحرمان من الامتيازات في المجتمع من دون أن تحدد طبيعة العلاقات بين الناس.

المسألة الأولى:

التركيبة الأساسية المجتمع هي الموضوع المناسب لأي نظرية في العدالة الاجتماعية، يبدو واضحا أن اهتماماته بحالات عدم المساواة تتمحور حول التفاوت في الفرص المتوافرة للناس في حياتهم أي الفرص المتباينة لدى الناس من دون التركيز على النتائج النهائية.

المسألة الثانية:

الأساليب التي تصوغ من خلالها مؤسسات اجتماعية كبرى وطموحات وتوقعات الأفراد، إضافة إلى اهتمامه بالطرق التي تحدد من خلالها تلك المؤسسات توزيع المنافع لكن إذا توافرت لدى الناس فرص موضوعية متساوية فإن بعضهم ينجح بدرجة أقل من الآخرين في الحياة لأن لديه طموحات أو توقعات أدنى مستوى.

من وجهة راولز، ليس التركيبة الأساسية مجرد موضوع من الموضوعات المتعددة التي يمكن أن تتطرق إليها أي نظرية في العدالة، وليست العدالة الاجتماعية مجرد شكل من أشكال أخرى محتملة للعدالة. إن العدالة الاجتماعية بالأحرى تعني جوهر العدالة بمعناها الشامل والأهم يقول راولز في كتاب "نظرية في العدالة" : حين تتوفر لدينا نظرية في العدالة الاجتماعية فإن المشكلات الباقية بخصوص العدالة و منها المشكلات التي لها علاقة بالتعاملات والسلوكيات الإجرامية والعقوبات، والعدالة في التعويض عن الخسائر وغيرها من الموضوعات.

يبدأ راولز بطرح الأفكار الأساسية لنظريته بالكلمات التالية: " دعونا نفترض أن المجتمع بشكل أو بآخر رابطة قائمة بذاتها تتألف من أشخاص...يتفقون فيما بينهم على قوانين معينة تحكم ممارساتهم وتعمل على تقييدها... ولنفترض أيضا أن تلك القوانين تحدد نظاما للتعاون يهدف إلى تعزيز منفعة من يشتركون فيه. إذن...فالمجتمع...يشهد في الأحوال الاعتيادية صراعا علاوة على السعي إلى ترسيخ هوية تتحدد من خلالها الاهتمامات. هناك سعي إلى تحديد طبيعة الاهتمامات لأن التعاون الاجتماعي يتيح للجميع أن يعيشوا حياة أفضل مما لو عاشه كل إنسان بمعزل عن الآخرين اعتمادا على جهود الذاتية. وهناك صراع اهتمامات لأن كل إنسان يريد الحصول على حصة أكبر بذل على أن يحصل على القليل. يصبح من الضروري أن توجد مجموعة مبادئ للاختيار بين مختلف النظم الاجتماعية التي تفرض شكل توزيع هذه المكاسب... وهي مبادئ العدالة الاجتماعية بالذات"